MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

# النظام الأبوي وأثره السلبي في المجتمع

وفاء علوش

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

## ملخص الدراسة:

برز الصراع من أجل حقوق النساء أواخر القرن المنصرم لكنه بلغ ذروته في العقد الأخير بعد أن أخذت المنظمات العاملة في المجال النسوي تدفع باتجاه إلغاء القوانين المتضمنة تمييزًا جندريًا. وكانت محاولات المنظمات الحثيثة لتعديل القوانين دائمًا تنتهي بالفشل أو تكللها تعديلات خجولة لا تتعدى حالة ذر الرماد في العيون مذيلة بحجج ومبررات كثيرة؛ يأتي على رأسها الدين بوصفه عاملًا أساسيًا غير قابل للمساس في المجتمع العربي.

غير أن ذلك لا يتعدى كونه حجة أكثر منه علة؛ ذلك أن ما يحكم المجتمع العربي بشرائحه المختلفة؛ هو العرف الاجتماعي أكثر من الشريعة والدين، كما أن الدراسات المتعاقبة ركزت على القصور القانوني وأهمية إجراء تعديلات من دون النظر إلى أهمية العرف المسيطر على الحالة الاجتماعية.

تركز الدراسة على فكرة النظام الأبوي وآثار تغلغله في مفاصل الحياة العامة والخاصة ابتداء من الأسرة وانتهاء بالمؤسسات السياسية، وخلصت إلى استنتاجات تتعلق بتحديد المعوقات التي تمنع من المساواة الحقيقية في المجتمع، وأكدت على أهمية مواجهة المشكلة الحقيقية التي يعانيها المجتمع العربي الذي يعمل على تحقيق المساواة بشكل ظاهري، ويدعي إيمانه بحقوق النساء فيما يتجاهل تطبيقها مستفيدًا من ثغرات كثيرة.

## تتناول الدراسة المحاور الآتية:

- مقدمة البحث: قراءة عامة وسريعة حول مفهوم المساواة بين الجنسيين والجهود لإلغاء التمييز الجندري ولمحة سريعة حول نصوص القانون السوري التي تنتهك قاعدة المساواة.
- نشأة النظام الأبوي وحصر دور المرأة في الوظيفة الجنسية والتناسلية.
- دور المنظمات الحقوقية في تعديل قانون الأحوال الشخصية السوري ومراجعة التعديلات التي مرت فيها المواد القانونية الإشكالية سريعًا، وخصوصًا تحديد الموقف الديني والاجتماعي من القضية النسوية (بسبب السلطة الأبوية الحاكمة للمجتمع وعدم وجود إرادة حقيقية للتغيير)، وتوضيح تمنّع السلطة التشريعية عن العمل الجدي في مسألة تعديل التشريعات جراء الضغط الاجتماعي والديني، شرح الأسباب وقراءة النتائج.
- الموقف الأهلي والديني من التعديلات: تعارض الشرائح الاجتماعية والدينية أي محاولة تعديل بحجة الدين أو المجتمع ما شكل لدينا إعادة تدوير للنظام الأبوي القديم.
- أثر الأديان في ترسيخ وتغلغل النظام الأبوي؛ وبيان هل كانت سبباً في وجوده؟ أم أنها تختلف معه في القاعدة والتطبيق؟
- الدراسات المقارنة.
- مقترحات وتوصيات بأهمية الحراك النسوي، وتقترح وسائل ضرورية لمواصلته، وتبين فاعلية العمل للتخلص من التمييز القانوني وإحلال المساواة الحقيقية والاستفادة من رياح التغيير؛ لتأمين بيئة آمنة ضامنة لحقوق المرأة.

## المقدمة

اتخذ مفهوم المساواة بين الجنسيين ومحاولات إلغاء التمييز الجندري حيزًا مهمًا في الحقبة الأخيرة إذ بدأت الأصوات التي تنادي بضرورة تحققه وتطبيقه تتعالى كذلك نشطت المؤسسات الحقوقية والمدنية والمنظمات القانونية لإحراء تعديلات تعمل على إحقاق المساواة بين الرجل والمرأة وتجتهد في العمل على إلغاء أو تعديل النصوص القانونية التي تحتوي على تمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي.

يبدو أن القانون السوري يحتوي على كثير من النصوص القانونية التي تحتاج إلى جهد من أجل العمل على تعديلها سواء في قانون العقوبات أم قانون الجنسية، فيما يبدو قانون الأحوال الشخصية القانون الأكثر ملاءمة لإجراء التعديلات، خصوصًا في ظل الحديث القائم عن ضرورة إقامة دولة مدنية والاحتكام إلى قانون وضعي؛ يقر المساواة بين الجنسيين بغض النظر عن الدين والقومية والطائفة.

## محاولات تعديل القوانيين الأبوية

يغدو الحديث عن حقوق المرأة ومحاولات التعديل القانوني ضربًا من ضروب السفسطة في مجتمع؛ ما زال يهيمن عليه العقل الذكوري، ويرفض الاعتراف بالمرأة بوصفها كائنًا كاملًا له من الحقوق والواجبات بما يتناسب مع فكرة المواطنة والإنسانية.

وعلى الرغم من التعديلات المتعاقبة التي طالت قانون الأحوال الشخصية السوري خلال فترات متلاحقة إلا أنه قاوم التغييرات التي طرأت على المجتمع السوري خلال عقود منذ إقراره في عام ١٩٥٣ واكتفى بتعديلات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها خجولة ولا ترقى لمجاراة التغيير المجتمعي الحاصل.

أبرز التعديلات التي طالت مواد قانون الأحوال الشخصية السوري شملت المواد المتعلقة بتنظيم عقد الزواج وحضانة الأطفال وتعديلات طفيفة طالت الأهلية، فيما لم يقرب التعديل مسألة تنظيم الإرث لأسباب مختلفة؛ سوف يتم ذكرها خلال هذه الدراسة تباعًا.

يعد قانون الأحوال الشخصية من أكثر القوانين حساسية في القانون السوري وتحوط به هالة تمنع المشرعين من التفكير بالاقتراب من تعديله بسبب تعلقه بالدين الإسلامي الذي يأخذ على عاتقه تنظيم شؤون الأفراد دينيًا ودنيويًا، فتتعلق مواده بتنظيم حياة الأفراد العامة والخاصة، وينسحب أثره ليشكل مظلة عامة للمجتمع بحيث يصعب مع الوقت من جراء الارتباط الديني العاطفي التخلص من وصايته.

ينقسم المجتمع في سوريا إلى شرائح مختلفة من حيث الموافقة على ضرورة تعديل المواد القانونية التي تنتقص من المرأة؛ بحيث تشكل نسبة قليلة جدًا الشريحة المؤيدة للتعديلات ولإقرار المساواة، فيما تتجه الشريحة الأكبر إلى رفض إجراء التعديلات؛ وتنادي بضرورة إبقاء القوانين على حالها والاعتراف بالدين والقانون المنبثق عنه سلطة وحيدة لتنظيم أمور العائلة وشؤون الأسرة. ويرجع كثير من الحقوقيين أو الباحثين الاجتماعيين هذا الموقف المعارض للتعديل إلى طبيعة تكوين المجتمع السوري المتدين والمحافظ، وإلى شكل وطبيعة البيئة السورية التي بقيت محافظة على طابعها الديني على الرغم من التحولات المجتمعية المتعاقبة. وشكلت تلك الشريحة بانعدام رغبتها في التغيير ورفض المساس بالمواد القانونية المستمدة من الشريعة، والمجاهرة برفض إزاحة سلطة الدين عن المجتمع والدولة الضاغط الأكبر من وجهة نظر كثيرين من الدارسين.

في الحقيقة لم يكن الدين أو المجتمع سوى ذريعة وحجة لا تمتلك من التبرير القوة لإسدال الستار على الحقيقة الأساسية على المدى الطويل، بحيث بدأت كثير من التحليلات تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك وتبحث بهدف معرفة السبب الحقيقي الكامن وراء الجمود الواضح لمواد القانون التي تخالف مبادئ الدستور من جهة، والمعاهدات والمواثيق الدولية التي التزمت بها سوريا في المحافل الدولية من جهة أخرى؛ من ناحية إرساء قواعد المساواة وإلغاء المواد التي تتضمن قواعد تشي بصراحة بالتمييز الجندري وعدم منح المرأة حقها الإنساني كاملًا بوصفها كائنًا مساويًا للرجل في الحقوق والواجبات القانونية. ولا يخفى على أحد أن طبيعة المجتمعات العربية تحتكم إلى سلطة ذكورية هي الحاكم الأوحد الذي تنضوي تحت جناحه المرأة في كافة المجالات.

## نشأة النظام الأبوي وحصر دور المرأة في الوظيفة الجنسية والتناسلية

**يعد مفهوم الوصاية الأبوية العلة الأساسية والسبب الأكثر تأثيرًا في بنية المجتمعات العربية، ما يترتب عليه سيطرة تلك الوصاية على ميادين الحياة المختلفة وترك بصمتها الواضحة التي تتفاقم في كل يوم عما سبقه لتصبح مثل كرة ثلجية يصعب دحرها أو التعامل معها.**

يبدو تأثير تلك العقلية الذكورية المسيطرة للوهلة الأولى في المجتمع وفي النطاقات الصغرى؛ إذ يلاحظ بوضوح في خلية المجتمع الأولى وهي الأسرة، بحيث يتضح وجود تفرقة واضحة بين الذكر والأنثى في التعامل والميزات، والسلطة الممنوحة من الأبوين التي قد تتسع لتشمل سلطته على إخوته من الإناث، وقد يعتقد بعضهم أن هذا الشكل هو الوحيد الذي مازال واضحًا في المجتمع من أشكال الوصاية الذكورية؛ مبررين فكرتهم بأن المجتمع قد سجل قفزات واضحة على صعيد الانفتاح الاجتماعي والحريات الفردية. غير أن الموضوع لا يحتاج إلا إلى نظرة متعمقة أكثر كي يكتشف الباحث في الشأن الاجتماعي أن ذلك هو الشكل الأقل في مدلوله الذي يبين مدى تفاقم الحالة المجتمعية التي ترزح تحت وصاية بطركيه واضحة.

فعلى الرغم من التقدم المجتمعي المزعوم واتساع مساحة الحريات الفردية الواضحة للعيان، غير أن ذلك لا يتعدى كونه واجهة غير نقية لا تبين حقيقة ما يدور في تفاصيل الحياة الاجتماعية والقانونية المختلفة التي لا تخفي وجود تلك الفجوة بين الكلام النظري والتطبيق العملي. يتضح ذلك جليًا في ظل قانون لا يعبأ بتطبيق المساواة الجندرية وبوجود دستور يكتفي مشرعوه بسن النصوص القانونية ولا يفكرون بإزالة التعارض بين الدستور والقانون، علاوة على وجود فكر أبوي حتى على صعيد إدارة المؤسسات أو العمل فيها.

يسود الفكر العام مناخ يعتقد في جوهره أن الرجال أصلح من النساء على صعيد إدارة الحياة وشؤون الأسرة، فالرجل في ذهن المجتمع هو الأقدر على اتخاذ القرار؛ وترشيد الإنفاق؛ وهو الأكثر نجاحًا في الأعمال السياسية! ليكون قائد حزب، أو رئيس جمعية، أو مدير مؤسسة، والطبيب أو المهندس والمحامي ناجح في مهنته أكثر من قريناته من النساء، بحيث تكون فيه الأولوية للرجال باستلام السلطة، وينطبق هذا التفكير على الرجل والمرأة؛ بحيث تشارك المرأة الرجل في ترسيخ النظرة الدونية عنها؛ وتنتصر للمبادئ الراسخة بتقدم الرجل في التراتبية؛ وتتبنى اعترافًا ضمنيًا بثوابت البيئة الاجتماعية التي تضع الرجال في مكان أعلى من النساء.

إن النظام الأبوي بصورته الجديدة لا يكشف عن سلطوية ذكورية تتحكم في شؤون الحياة العامة والخاصة وتمنح نفسها منزلة فضلى على الجنس الآخر فحسب، بل يكشف عن مشكلة أعمق تعانيها المجتمعات العربية وهي مشكلة الازدواجية في توصيف المجتمع شكلًا ومضمونًا، إذ إن تلك المجتمعات تدرأ الحرج عنها لا بإحداث التغيير الحقيقي وتغيير ذلك النظام بل يكتفون بالدفع بالتغيير السطحي المبني على إضفاء صفات غير حقيقية لمجتمع ما زال مرهونًا بشكله البنيوي للنظام البطركي والرافض في حقيقته للتغيير، ويحدث ذلك بجعل فئات المجتمع تتوهم وجود تغيير وتتنكر للممارسات الاجتماعية الأبوية، بل تدافع عن الشكل الاجتماعي الموجود بجميع فئاتها باعتبار أنه حقق الاندماج الأمثل بين عادات وتقاليد وتقدم مجتمعي؛ على الرغم من أن ذلك لا يمكن إلا أن يثبت شكلًا هجينًا غير واضح لمعالم مجتمع يعاني من النكوص في كل انعطافه.

تحدث تلك الإشكالية بشكل عام في حال اكتفت المجتمعات بالعمل على التغيير بعكس الأسلوب المنطقي الذي يجب أن ينبثق من القاعدة باتجاه الهرم وأغلب الظن أنه لا يعتمد نهجًا تغييريًا واضحًا بقدر يحاول ذر الرماد في العيون لتشكيل صورة غير حقيقية توحي بتغيير حاصل على الرغم من إبقاء الثوابت الاجتماعية نفسها.

**يعرف النظام الأبوي واقعيًا باتساع دور الرجل في الحياة العامة والخاصة على حساب دور المرأة، ويمكن تعريفه اصطلاحًا بأنه «حكم الأب، أو «السلطة الذكورية الحاكمة للمجتمع، يمنح الرجل صلاحيات أكبر وسلطة واسعة على مقاليد الحياة ويظهر هيمنة الرجال في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.**

## المجتمع البطريركي

مرَّ مصطلح البطريركية بتطورٍ دلاليٍّ منذ القرن السادس عشر الميلادي، وفي القرن العشرين الميلادي اكتسب دلالة ذات صلة بمصطلح النسوية، ويشير هذا المصطلح إلى سلطة الذكر المطلقة في العائلة، أباً كان أو زوجاً أو أخاً، ويشير سياسياً إلى حكومة مشكّلة بأكملها من الذكور، كذلك إلى هيمنة الرجال على الأنظمة الثقافية والاجتماعية.

### أولاً: المعنى اللغوي:

الأبوي في اللغة العربية من مادة أبو: (الهمزة والباء والواو تدل على التربية والغذو. أبّوْتُّ الشيءَ أبُوه أُبُواً؛ إذا غذوته، وبذلك سمِّي الأب أباً، ويقال في النسبة إلى أب: أَبَوِيّ.

البطريركية في اللغات الأجنبية:(Patriarchy) كلمة يونانية، مكونة من مفردتين، هما:(patria) وتعني: الأسرة، و(Archy) وتعني: السيادة، وبذلك يكون معناها: سيادة الرجال في محيط الأسرة، كما أنها تعني مجتمعة: الأب الرئيس، أو حكم الأب، أو سلطة أب العائلة، أو رب العائلة.[1]

ترى (gerda lerner) ان مفهوم النظام الأبوي عند «غيردا ليرنر» هو «تجلي ومأسسة للهيمنة الذكورية على النساء والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامة. وهذا التعريف وفقا لليرنر أن الرجال يتولون السلطة في جميع مؤسسات المجتمع المهمة، وأن النساء محرومات من سلطة كهذه».[2]

وتوضح أن حجة المؤيدين للنظام الأبوي والمدافعين عن ضرورة وجوده تتمثل في بساطة الفكرة القائلة بأن الرجال والنساء لم يخلقوا على نحو واحد؛ وأن النساء في مرتبة أدنى على المستويين الفكري والجسدي وبالتالي الاجتماعي؛ وأن الاختلافات الكامنة في بنيتهما الجسدية والعقلية؛ تمنح الرجل سلطة أوسع وصلاحيات؛ تجعل منه شخصًا ذا أفضلية في القيادة، الأمر الذي يجعلهم أنجح في تمثيل الحكم والقيادة، ما ينتج عنه بالضرورة أن ترغب النساء بالخضوع للرجال والاتكاء عليهن، ما يجعلهن يحصر أنفسهن بدور ناعم يعتقدن مع الوقت أنهن لا يبرعن في النجاح بغيره.

تبدو الصورة مقاربة إلى حد كبير لما يحدث في المجتمع العربي الذي يحصر دور الأنثى في قالب اجتماعي يتمحور بالزواج والإنجاب، وفي أحسن الأحوال قد تعمل في وظائف بسيطة فرضتها ظروف اجتماعية صعبة اضطرتها للعمل في الخارج، غير أنها لا تستهلك منها جهدًا أو وقتًا أو تفكيرًا ولا يتطلب منها أن ترزح تحت مسؤوليات جمة لا تتناسب مع بنيتها الفكرية والجسدية المتواضعة.

لا يلبث هذا الدور أن يبدو جميلًا في نظر النساء فيستعذبن الإطار النمطي الذي رسم لهم المجتمع فيها صورته، ويستكنّ إلى وضعهن الاجتماعي لعقود وقد ينتقلن إلى مرحة انتقاد النساء اللواتي يحاولن الخروج من عباءة الصورة النمطية للمرأة والبحث عن ذواتهن خارج الإطار الاجتماعي الذي يجبرهن على الخضوع لجناح الرجل الأكثر حكمة وعقلًا وقوة.

لم يبتعد الكاتب الراحل هشام شرابي كثيرًا عن التعريفات المتداولة بخصوص النظام الأبوي غير أنه تبنى وجهة نظر مختلفة نوعا ما بخصوص تخليل وتفكيك بنية المجتمع العربي. فالنظام البطركي يشير من رأيه إلى «بنية المجتمع التقليدي أما الحداثة فتشير إلى الشكل الاجتماعي وهو وليد رياح التغيير الأوروبية»،[3] موضحًا أن المجتمع العربي يعاني من ازدواجية في المفاهيم والتطبيق ذلك أن البنية البطركية التقليدية لم يتم تجاوزها اجتماعيًا في الوطن العربي واكتسبت أشكالًا حداثية ومظاهر اجتماعية أوروبية بفعل التلاقح الطبيعي بين الحضارات غير أن ذلك أدى إلى إنتاج شكل اجتماعي مشوه يكسو مظهره التحضر واحترام المرأة فيما يخفي في باطنه حكم ذكوري وسلطة أبوية لم يتمكن المجتمع من تغييرها على الرغم من الشكل الخارجي الذي لا ينمّ عن ذلك.

---

١ النظام الأبوي، مقال منشور في مركز باحثات لدراسات المرأة

٢ غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، المنظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠١٣ ترجمة أسامة إسبر ص: ٤٥٠

٣ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص٣٦.

يفرق شرابي أيضًا بين مفهوم النظام البطركي والنظام الأبوي[٤]، حيث يرى أن الأبوية من ناحية البنية تختلف عن البطركية لأنها النظام الأولي الذي انبثق منه النظام البطركي متقلدًا إياه في الشكل. لكنه على الرغم من ذلك فإنه أضيق شمولية وأكثر محدودية من مفهوم البطركية، لأنه محصور في بنية العائلة والبنى المتفرعة من العائلة مصل العشيرة والقبيلة، بينما يضم مفهوم البطركية البنية الاجتماعية بكاملها بما فيها البنية الأبوية وفروعها.

لا يقصد شرابي بالنظام الأبوي الهيمنة الذكورية، غير أن الأمر على خلاف ذلك إذ إن مصطلح النظام الأبوي أوسع بالنسبة إليه ويشير إلى الهيمنة المطلقة للأب في شكلها البيولوجي أو الاجتماعي على مستوى الخلية الاجتماعية الأولى وهي الأسرة، أو الرجل في مقابل المرأة، أو الأب في صورته السياسية ممثلًا بالحاكم، ويمكن القياس في ذلك على المجالات والميادين المختلفة.

**إن النظام الأبوي قديم قدم البشرية أو أنه تزامن معها ذلك أنه راسخ في العقل البشري وقد استغل الإنسان وظيفة المرأة الجنسية والتناسلية في ترسيخ هذه الفكرة دينيًا واجتماعيًا وفقًا للفكرة التي تبنتها (ليرنر)، إذ ذكرت في كتابها[٥] بأن جنسانية النساء استغلت حتى في الحضارة الغربية في فترة تطور الزراعة في العصر النيوليثي؛ الذي ولد تبادل النساء كوسيلة لتجنب الحرب! وليس من أجل عقد تحالفات الزواج فحسب، بل لأنهن وسيلة لإنجاب الأطفال! وبالتالي ازدياد عدد أفراد القبيلة والقيام بمهام الزراعة من جني وقنص ومراكمة الإنتاج والفائض، وذكرت في كتابها بأن استعباد النساء سبق تشكيل الطبقات والاضطهاد الطبقي.**

يمكن الاستدلال في مجتمعنا العربي القديم أيضًا على صواب تلك الفكرة من خلال حوادث وأد البنات لأسباب مختلفة، والإصرار الاجتماعي والاقتصادي على الاستمرار في الإنجاب، حتى إنجاب الابن الذكر الذي يعد مصدر استمرار وخلود العائلة الأمر المستمر منذ قديم الزمان وحتى يومنا هذا.

## دور المنظمات الحقوقية في النضال لتعديل قوانين التمييز الجندري

تشترك قوانين الأحوال الشخصية العربية في أغلب موادها بانعدام المساواة بين الرجل والمرأة والانحياز إلى صف الرجل كونه ربًا للأسرة وراعيًا للشرف والأخلاق يتضح ذلك في القوانين الوضعية المختلفة من قانون الجنسية إلى قانون العقوبات ويتوج بقانون الأحوال الشخصية.

يعد الدين مصدرًا رئيسيًا من مصادر التشريع في القانون السوري؛ ويحرص المشرع السوري على عدم وجود تعارض بين القوانين المنصوص عليها؛ وبين نصوص الشريعة الإسلامية الأمر الذي يشكل عائقًا لأي عملية تعديل محتملة.

وعلى الرغم من المعوقات الاجتماعية والدينية فقد اجتهدت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في العمل من أجل إحلال المساواة وإلغاء الفوارق، وقطعت أشواطًا طويلة في إعلاء صوت المرأة، ومحاولة منحها منابر مختلفة من أجل شرح واقعها والمطالبة بإلغاء مظلوميتها القانونية والمجتمعية، غير أن ذلك غالبًا ما كان يصطدم بالجدار المجتمعي أولًا! فيما تتهم النساء العاملات في الشأن النسوي بالانحلال والخروج على الدين، والتحريض للثورة على الشريعة.

غالبًا ما كان يتم شحن المجتمع ضد أي حراك نسوي؛ يطالب بالمساواة حتى أصبحت المساواة شتيمة بحد ذاتها تتعرض لها النساء المطالبات بها من الرجال والنساء في المجتمع على حد سواء. ويعارض كثير من الدارسين الفكرة ويعدون الدين ما هو إلا شماعة يعلق عليها الرافضون للتعديل أسبابهم من أجل قطع أي مجال للنضال وللنقاش المجتمعي بخصوص الحقوق والواجبات، غير أن الأمر في حقيقته يتجه إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ إن الأعراف الاجتماعية والتقاليد هي الحاكم الفعلي في المجتمعات العربية، علاوة على أن سن القوانين الوضعية التي تعتمد مبدأ المساواة لا ينتقص من قيمة الشريعة والدين في شيء ولدينا من أمثلة الدول المسلمة التي تتخذ في معاملاتها الإدارية والمدنية قوانين غير دينية الكثير.

---

٤ هشام شرابي، النقد الحضري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص: ٨٩ – ٩٠

٥ غيردا ليرنر: مرجع سابق نشأة النظام الأبوي، ص: ٤١٣

**في سوريا انحصرت المؤسسات التي تعمل في الشأن النسوي بمؤسسات تعمل تحت جناح النظام وتخضع لرقابته الأمنية والإدارية وربما لهذا لم تلق المطالبات الخجولة الخاصة بهم أذنًا صاغية فيما أتت التعديلات المتتالية للقوانين جراء ضغط المطالبات الدولية ولقاء اتفاقيات متبادلة بين الأطراف ذات المصلحة.**

جرى على قانون الأحوال الشخصية أكثر من تعديل في السنوات الأخيرة إلا أنها لم ترق إلى مستوى المطالبات وكانت مخزية في كثير من الأحيان. وأوضحت المحامية منى أسعد أن منظومة الأحوال الشخصية في سوريا لا يمكن إصلاحها عبر إجراء تعديلات طفيفة تتلخص بتعديل بعض المصطلحات مثل عقد نكاح إلى عقد زواج والإبقاء على مصطلحات مثل (الوطء، المهر، اللعان)[٦] ليس سوى محاولة فاشلة في إبقاء المضمون ذاته وإلهاء الناس «بإكساب المصطلحات ثوبًا أكثر حداثة» ولا يغير في حقيقة الأمر شيئًا؛ بحيث ما زال يتمنع عن البحث في عمق المواد؛ ويكتفي بتغيير الإطار.

«يقاس على ذلك الإبقاء على مواد القانون المختلفة من دون تعديلات حقيقية على سبيل المثال في المادة (١٢) من قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم (٤) عام ٢٠١٩ التي تشترط فيها وجود[٧] شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ما يؤكد[٨] «إصرار المشرع على مهادنة الحاضن الاجتماعي».[٩]

الأمر الذي يؤكد وجهة نظرنا بأن ما يدفع المشرع إلى التعديل ليس دأب المنظمات الحقوقية والجمعيات العاملة بالشأن النسوي بقدر ما يكون استجابة لضغوط دولية متواصلة فرضتها توازنات مرحلة معينة، وأنه في حقيقة الأمر يضمر رغبة دفينة ترفض التعديل إرضاء ومحاباة للبيئة الاجتماعية الرافضة للتعديل بحكم تشرب الفكر الذكوري المقر بسلطة الرجل واعتباره الكائن الأحق بالسلطة والأقدر اجتماعيًا ودينيًا على امتلاك زمام الأمور وإدارتها.

هنالك نقطة أخرى لا بد من تسليط الضوء عليها؛ ما يبدو للوهلة الأولى أن عمل المنظمات النسائية والحقوقية، في مضمار البحث عن المساواة وإحقاقها عملًا طبيعيًا بسيطًا؛ يخاصم فيه النساء مع المجتمع، ويكونان ضدان بمعالم واضحة وتتسم العملية بينهما بأخذ ورد. غير أن ذلك لا يبدو بهذه البساطة وإنما يأخذ شكلًا أكثر تعقيدًا، بحيث قد تعارض فئة كبيرة من النساء التعديلات وترفض إحقاق المساواة جراء إيمانهن بضرورة استحقاق الرجل للمكانة الأفضل أو بفعل الرواسب النفسية والفكرية لدى النساء على أقل تقدير.

تبدو النساء في الصورة الاجتماعية العامة متشربة لقيم النظام الأبوي، وتدافع عنه في بعض الأحيان، أو تلجأ إلى محاباته ومراعاته وغير ممتلكة للجرأة على كسر قيمه، من باب عدم معادلة المجتمع. يعد ذلك بمثابة احتلال للفكر النسوي من الداخل، علته ومانعه الفكر الأبوي المسيطر على المجتمع برجاله ونساءه على حد سواء وقد يفسر عجز المنظمات الحقوقية والجمعيات النسوية على تحقيق نتائج ملموسة في نضالها، ذلك أنها قد تعمل على إدارة العمل ضد جبهتين متكاتفتين ضد عملية تعديل القانون هما جبهة المشرع القانوني الذي يستمد قيمه ومواده من فكر ذكوري مسيطر وضد شرائح كبيرة من النساء التي تؤمن بالفكر ذاته وبالتالي ترفض حصول أي تغيير.

## الموقف الأهلي والديني من التعديلات

إن النظام الأبوي المستحدث ليس سوى إعادة تدوير للنظام الأبوي التقليدي وإنما بحلة جديدة تبدو أكثر عصرية وأكثر انسجام مع متطلبات المنظمات الحقوقية النسائية المتطلبة من منظور المجتمعات العربية. وعلى الرغم من محاولة اللعب على المصطلحات في نصوص التعديلات، والتعديلات الخجولة التي حاول فيها المشرع ذر الرماد في العيون موهمًا عامة الجمهور بأنه قد استجاب إلى متطلبات الشعب إلا أن ذلك على ضآلته لم يلق ترحيبًا من عموم الحاضن الاجتماعي أولًا والسلطات الدينية ثانيًا.

---

٦ منى أسعد، قانون الأحوال السورية وتعديلاته الخجولة في مئة عام، مجلة قلمون العددان الثالث عشر والرابع عشر. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠،

٧ قانون الأحوال الشخصية رقم (٤) عام ٢٠١٩

٨ منى أسعد قانون الأحوال السورية وتعديلاته الخجولة في مئة عام، مرجع سابق

٩ قانون الأحوال السورية وتعديلاته الخجولة في مئة عام، مرجع سابق

ما زال المجتمع برمته ينظر إلى فكرة المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين على أنها تعدٍ واضح على مكانة الرجل؛ فيما يعتبر فقهاء الدين أن ذلك خروج عن فطرة الإنسان التي خلقها عليها الله، ويبررون ذلك بالمبرر المعتاد والمتداول وهو أن الله خلق المرأة لمهمة الإنجاب والتكاثر؛ وأن كثير من الأعمال البدنية والعقلية لا تتناسب وطبيعة المرأة الناعمة صغيرة الحجم والعقل، مهيضة الجناح التي تحتاج إلى قوة وسلطة رجولية من أجل حمايتها، وبالتالي الخضوع تحت ظلها. ولم يحدث إذن أي تغيير في موقف البيئة المجتمعية على الرغم من وجود قلة قليلة؛ استمرت في المطالبة في إحقاق المساواة الكاملة وما زالت تعمل في قيادة النضال من أجل تحقيق هذه الغاية.

**لا يمكن أن يوصف قانون الأحوال الشخصية السوري إلا بأنه (غير منصف) للمرأة والأطفال على الأقل، وذلك فيما يتعلق بموضوع الأهلية للزواج وموضوع الطلاق وحضانة الأولاد والنفقة والوصاية والإرث، ومواد أخرى ما تزال حتى الآن تثير حفيظة الجهات المدافعة عن حقوق النساء.**

غير أن تلك التعديلات الطفيفة على عيوبها؛ تثير في الوقت نفسه حفيظة المجتمع المتدين ورجال الدين على حد سواء؛ على الرغم من أن المحاكم القانونية أيًا كان اختصاصها جزائية أو مدنية أو أحوال شخصية؛ عليها أن تتصف بالمرونة كي تتاح إمكانية تعديله؛ وفقًا للظروف العامة المتغيرة بفعل الزمن. ويحتج رجال الدين بأن مسألة التعديل غير واردة لأن المصدر الرئيسي لقانون الأحوال الشخصية هو الشريعة الإسلامية المناسبة لكل زمان ومكان وتنظم شؤون الدين والدنيا وقضايا الأفراد والمجتمع العامة والخاصة على حد سواء.

**الحقيقة أن العائق في مسألة تعديل القوانين على اختلافها هو أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر سن القوانين وذلك الأمر من المفترض أنه مصون بالدستور، الأمر الذي يعني أنه بات لزامًا إعادة النظر في مصادر التشريع والعمل على تعديلها؛ بما يتناسب ومتطلبات العصر الجديد؛ وبما يتناسب مع الاحتياج المستمر لتعديل القوانين وفقًا لاختلاف الظروف؛ وبما يتناسب أيضًا مع مطلب تحقيق المساواة القانونية بين الجنسين.**

وتعرض رهام أسعد تعريف القاضي إبراهيم حسين: «إن القانون يحتاج لتعديلات تتماشى مع روح العصر، خاصة أن القاعدة الشرعية تقول (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان)، مشيرًا إلى أنه من الطبيعي أن تكون هناك تعديلات تتماشى مع دور المرأة السورية وتتلاءم معه، خاصة في ظل الحاجة لدورها بتنمية المجتمع السوري والنهوض به مؤخرًا، بالتأكيد القانون بصيغته الحالية عاجز عن الإحاطة بكل المشكلات التي نخرت في المجتمع السوري، بسبب الصراع العسكري وما نجم عنه من إشكالات قانونية لم تؤخذ بعين الحسبان سابقًا».[١٠]

توجد بين المطالبين بعد وجود مرجعية دينية لقوانين الأحوال الشخصية والمنادين بها فئة وسطية تعمل على إيجاد نقطة تلاقي لتشكيل حلقة تعمل على إعادة وصل القطبين المتنافرين لإيجاد حلول للقضية الإشكالية المستمرة. حيث يرى أحمد طعمة ضرورة وجود حل وسطي للمشكلة: «على الرغم من أننا ندعو إلى أن تكون قوانين الأحوال الشخصية ذات مرجعية دينية، كل بحسب دينه، ونرى أن ذلك هو الأكثر عدالة والأقل تسببًا بانقسامات مجتمعية محتملة، فينبغي أن نخفف الوطء ببضعة نقاط، كي لا نكون متناقضين مع أنفسنا».[١١]

تنطلق تلك الفئة من «أنه لو تم الأخذ بعين الاعتبار أمّهات القيم السياسية في القرآن والبالغة ما يقرب من سبع وعشرين قيمة، التي تكاد تتطابق -كما درس ذلك الدكتور محمد المختار الشنقيطي- مع قيم الدولة المدنية الحديثة؛ لما احتجنا إلى التورط بنسف هذه القوانيين، متسببين بشرخ عمودي وأفقي في المجتمع، ليس من السهل رأب صدعه».[١٢]

---

١٠ رهام الأسعد، مآخذ على قانون الأحوال الشخصية السوري، التعديلات خجولة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣

١١ أحمد طعمة، قوانين الأحوال الشخصية مرجعية دينية أم مدنية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة

١٢ أحمد طعمة، المرجع السابق.

**يطرح الدكتور محمد حبش إشكالية البحث التي تكمن في سؤال محوري، كيف سيبني السوريون دولتهم المأمولة في ظل الاشتباك المفاهيمي الحاد بين الدين والدولة».[١٣]**

**ويفترض لحل هذه الإشكالية صيغتين:**

- «إن الفقه الإسلامي حاسم، وإن المصدر المقدس حاكم، ولا أثر مشروع لعقد اجتماعي لا يلتزم الكتاب والسنة وفق فهم السلف، ولا خيار للمسلم إلا الجهاد حتى إسقاط الدول القائمة، وإقامة حاكمية الله.
- إن الحكم في الإسلام شأن مدني، يرتبط بحاجات الشعب ومصالح الأمة، ولا يلتزم بتجربة مقدسة، والفقه الإسلامي قادر على التطور والاستجابة لشرط الدولة الحديثة، وأن التيارات التي تنادي بفصل الدين عن السياسة تزداد قوة وحضورًا، ولديها ما يكفي من الدليل التراثي والتأصيلي، ويمكن أن يكون الفقه الإسلامي شريكًا بناء في الدولة الحديثة.

وتؤكد هذه الصيغة إمكانية بناء دولة المواطنة بالعقد الاجتماعي خارج السياقات الأيديولوجية، ومنها بالطبع الفهم الأيديولوجي للإسلام نفسه، وفق قراءة عميقة تتبنى مقاصد النص الديني المقدس، وروح الشريعة، وتجدد الفقه الإسلامي، وتطوره»، الأمر الذي يعني أن مسألة تعديل القوانين من عدمها تتحدد بالاتجاه الذي تتخذه مؤسسات الدولة بالتعاون مع المؤسسات الدينية من أجل إيجاد قانون وضعي يضمن المساواة.

## أثر الأديان في تغلغل النظام الأبوي

تحاول الكاتبة هبة صلاح إزالة الرابط الخفي الذي يربط الدين الإسلامي بالنظام الأبوي وتعد إلقاء اللوم على الدين الإسلامي بأنه كان مؤسسًا لتثبيت النظام الأبوي في المجتمع العربي ليس إلا خطًا فادحاً.[١٤]، وتستدل على ذلك بالوقوف «على نموذج المجتمعات في شبه الجزيرة العربية، حيث انطلقت التشريعات ونزل الوحي على الصادق الأمين (صلى الله عليه وسلم)، كي نميز الخبيث من الطيب فيما يتعلق باتهام الدين بأنه صانع للأبوية! فالحديث عن علاقات القوى داخل المجتمع القَبَلي الجاهلي قبل البعثة ونزول التشريع يختلف تمامًا عن المجتمع بعد البعثة في مكة ثم بعد الهجرة في المدينة، فلدينا هنا ثلاث سياقات مختلفة نقرأ من خلالها مفهوم الأبوية قراءة واقعية من المجتمع، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره»[١٥]

وتذكر أن مسألة تجذر النظام الأبوي في المجتمعات العربية هي مسألة قديمة سبقت نزول الوحي السماوي وترسيخ قيم الدين الإسلامي بعصور وتسوق لذلك الاستدلال على وجود عادة وأد البنات، ثم تذكر أن خديجة زوجة النبي «ص» استطاعت تحقيق مكانتها الاجتماعية في ظل وجود ورسوخ قواعد الدين الإسلامي التي يلقي عليها اللوم بعض الدارسين بسبب الوضع الاجتماعي القائم، علاوة على أنها تستشهد بالآية الكريمة:[١٦] **وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَت، بِأيّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ.**

فيما يربط هشام شرابي الخروج على النظام الأبوي بالخروج على السلطة الاجتماعية والدينية القائمة على الأسطورة،[١٧] «فالنظام الأبوي البطركي نظام معرفي قائم على الدين أو الأسطورة يتوصل الى الحقيقة بطرق دينية وتعليمية ولغته بيانية ونظامه قائم على السلطة او البيروقراطية وتركيبته الاجتماعية عائلية وقبلية طائفية. والحداثة هي العكس تماما فهي النظام القائم على الفكر والعقل ويتوصل الى الحقائق بطرق علمية نقدية».

وفي هذا السياق يعتبر أن المجتمع العربي لم ينجز مرحلة الانتقال التام من النظام الأبوي الذي يشكل إرثًا مستمرًا إلى النظام الحديث وأنه بقي عالقًا بين نظام أبوي ونظام مدني مشكلًا نظامًا هجينًا

---

١٣ محمد حبش، دولة المساواة والعقد الاجتماعي قراءة في مرصد الفكر الإسلامي المستنير، في مجلة قلمون العدد الخامس عشر نيسان/ أبريل

١٤ هبة صلاح، هل «الأبوية» صناعة دينية؟ قراءة في الأحوال الاجتماعية، جريدة الدستور الإلكترونية، عمان بتاريخ ٢٦/أيلول سبتمبر عام ٢٠٢٠

١٥ هبة صلاح، مرجع سابق.

١٦ القرآن الكريم، سورة التكوير، الآية ٨.

١٧ النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي محمد أحمد الحميري المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٧/٤/٧

وغير متخلي عن صفاته الأبوية.

ترى «ليرنر» أن «النظام الأبوي هو خلق تاريخي قام به الرجال والنساء في سيرورة استغرقت ٢٥٠٠ سنة كي تكتمل».[١٨]

إذ إن الآثار في الحفريات القديمة والرقم في مجتمعات بلاد ما بين النهرين؛ كانت تثبت كيف يجب تغذية تلك الآلهة وخدمتها في سبيل بقاء الجماعة؛ وأن خدم الهيكل كانوا من الرجل أو النساء وأن القرارات المهمة في الحرب والسلم أو أي قرار مصيري للدولة كان من الممكن أن يتخذه إله أو إلهة، ومن ناحية الأمور الروحية في المرض والمصائب الشخصية أو سوء الحظ كان يمكن للمصاب أن يلتمس مناشدة الإله سواء كان رجلًا أو امرأة.[١٩]

وذكرت أن الدولة في أثناء تأسيس الشرائع قد زادت من حقوق ملكية نساء الطبقة العليا فيما قيدت حقوقهن الجنسية وفي النهاية تآكلت كلها، وأما نساء الطبقات الأدنى فقد سُلّعت مقدراتهن الجنسية والتناسلية. فحالة النظام الأبوي بدأت تأخذ شكلًا مؤسساتيًا قبل ظهور الأديان ومع بداية الألفية الأولى قبل الميلاد أقصيت النساء تمامًا من التعليم، غير أن هناك نساء قويات لعبن أدوارًا مميزة في الخدمة الدينية وفي التمثيل الديني وفي الرموز فيما ترصد وجود فاصل زمني بين خضوع النساء وتخفيض منزلة الإلهات.

أشارت «ليرنر» إلى نقطة غاية في الأهمية وهي أن «النظام الأبوي لا يمكن أن ينشأ من دون دعم ومساعدة النساء اللاتي أمّنّ هذا التعاون بطرق مختلفة «الفصل بين الجنسين، التلقين، الحرمان من التعليم، وفصل النساء عن بعضهن البعض»[٢٠] عبر تعريف التحدي والاحترام بالنظر إلى أنشطة المرأة الجنسية ومنح النساء المطيعات امتيازات طبقية» وكان من الممكن أن تتبوأ المرأة مكانة عالية في المجتمع شريطة أن تكون هي بخد ذاتها خاضعة لرجل وفي هذا ما يجعلها تكون ذات مكانة وقبول لدى النساء من أبناء جنسها أي إنها استخدمت كنوع اجتماعي لأغراض سياسية.

وفي هذا ما يؤكد فرضيتنا المذكورة سلفًا بأن النظام الأبوي استطاع اختراق الفكر النسوي حتى أصبحت المرأة في بعض الأحيان ذكورية ومدافعة عن وجوده بطريقة قد تفوق دفاع الرجل عنه في بعض الأحيان، ما يجعل النساء المدافعات عن النسوية أمام تحد أصعب في خوض نضالهن في مواجهة النظام الأبوي والنساء المتعصبات له على حد سواء.

ربما لا تكمن مشكلة النظام الأبوي الحقيقية في الدين بحد ذاته، بل بالإصرار على أن يكون الدين المصدر الوحيد الحاكم للمعاملات ذات الشأن الديني في المجتمع، وافتراض أن الخروج على أحكام الدين في قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم العائلة يعد خروجًا على الدين. على أنه لا بد من التنبيه إلى أن الدين قد لا يتحمل المسؤولية كاملة في إرساء قواعد النظام الأبوي في المجتمع العربي وإنما كان له الأثر الأكبر في سيطرة هذه القواعد الوصائية على المجتمع على اختلاف شرائحه ومجالاته. ومن أجل إزالة الشبهة وإلغاء الارتباط بينهما لا بد من إنشاء قانون وضعي يتناسب مع متطلبات العصر الجديدة تنظم فيه قوانين الأحوال الشخصية وشؤون الأسرة مدنيًا، فيما تترك أمور العبادات ليمارسها الأفراد وفق ما يناسبهم كل بحسب ديانته.

---

١٨ غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر، صادر عن المنظمة العربية للترجمة بيروت ترجمة أسامة إسبر٢٠١٣ فصل نشأة النظام الأبوي ص ٤١٣

١٩ غيردا ليرنر، مرجع سابق فصل الإلهات ص ٢٧٥

٢٠ غيردا ليرنر، مرجع سابق. ص ٤٢٠

## الدراسات المقارنة

يلفت الباحث عبد الرزاق عيد النظر إلى ضرورة أن يكون التغيير لحالة النظام الأبوي المسيطرة من الفئة المضطهدة لا من الفئة الأكثر قوة وسيطرة وهي الذكر، ويستدل على ذلك بأن أي تغيير حاصل في بنية المجتمع يجب أن يتميز بعاملي العقل والثورة على حد سواء.

ويربط تلك بالمجتمع البطركي الذي ينتج مجتمعًا وإنسانًا «محدَّثًا» ينجم عن الاحتكاك بالحداثة الأوروبية خلال العصر الإمبريالي الذي برزت فيه أوروبا مركزًا للثورة والقوة في العالم بعد أن تجاوزت أنظمتها الإقطاعية والبطركية، والانتقال إلى الحداثة.

ذلك أن «المجتمع (المحدّث) يبقى في إطار من التبعية والخضوع، والمجتمعات البطركية المحدَّثة بغض النظر عن تنوعها في الظاهر، تتصف كلها ببنى داخلية متماثلة»[٢١] .

«هذه «السلطنات» بشكليها «التقدمي» و«الرجعي» أصبحت كأنها القلاع المحصنة، وذلك بسبب ما توفر للأنظمة من وسائل حديثة للسيطرة الكاملة، ليس بسبب احتكارها لوسائل العنف وحسب، وإنما أيضًا بما توفر لها من قوة اقتصادية، بوصفها تملك الصناعات الأساسية، والمواد اللازمة لجميع الاستثمارات الرئيسة، مع كونها الجهة المقترضة الوحيدة على الصعيد الدولي، والمقدمة لجميع الخدمات الأساسية. وبهذه الطريقة، مارست السلطنة الجديدة، دور تحديث المجتمع، أي الدور الذي قامت به البورجوازية في أوروبا في مطلع العصر الصناعي، فغدت هذه السلطنة أكبر صاحب عمل في المجتمع فازداد الاستبداد وازدادت الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، فكان النمو المنتظر للحركة الإسلامية الأصولية معادلًا لبروز السلطنة الحديثة».[٢٢]

أما فيما يخص الدراسات والأبحاث التي درست تعديل قوانين الأحوال الشخصية السوري عبر مراحل تاريخية وعقود فهي بذلت جهدًا كبيرًا في بحث نتائج عدم مرونة القانون وتعنت المتدينين بحيث لفتت أنظار المجتمعات إلى ضرورة التعديل مع عدم البحث في عمق القضية الأساسية التي تعاني منها المجتمعات العربية وهي وجود سلطة ذكورية حاكمة لمفاصل الحياة كافة في مجالاتها المختلفة على الرغم من المظهر الخارجي الذي يدعي المدنية والحداثة غير أنه يكتفي بالقشور.

## مقترحات وتوصيات

- أول خطوات العلاج هي الاعتراف بالمشكلة ومواجهتها والعمل على تمكين النساء؛ ليس بالمعنى الظاهري فحسب وإنما بمعناه الجوهري.
- إن إدراك الازدواجية التي يعانيها المجتمع العربي بفئاته المختلفة المتعلمة منها وغير المتعلمة العاملة وغير العاملة؛ هي المفتاح للحل الجذري الذي قد يقودنا إلى بناء مجتمع منسجم تسود فيه العدالة والمساواة وتتمتع قوانينه بالمرونة اللازمة لمواكبة المتغيرات.
- ومن هذا المنطلق على المرأة أن تدرك إحداثياتها الإنسانية وتعمل على الوصول إلى المخرج المناسب إلى بيئة آمنة وضامنة لحقوقها الإنسانية.
- يبدو السبب الظاهري بعدم وجود منظمات حقيقية وفاعلة بالمعنى الحقيقي كي تعمل على إزالة الفوارق مؤثرًا، إضافة إلى عدم فاعلية النساء العاملات في المجال القانوني أو في مجلس الشعب بسبب إحكام القبضة الأمنية، علاوة على وجود معوقات أمنية بسبب سيطرة الدولة البوليسية على جميع مفاصل الحياة ومحاولة تطويقها، ومعوقات دينية تتمثل في أن الدين الإسلامي هو المصدر الأول للتشريع ما يمنع وجود مواد قانونية وضعية تختلف مع المبادئ الدينية.
- يضاف إلى ذلك وجود معوقات اجتماعية بسبب أن القانون يستمد تشريعاته من العرف الاجتماعي الذي يخالف في غالب الأحيان مسألة المساواة ويقف موقفًا معاديًا من الحركة النسوية، أو بسبب جهل المرأة بحقوقها وسيطرة العقلية الذكورية على المجتمع والانتصار للعادات والعرف على

٢١ عبد الرزاق عيد، «هشام شرابي: النظام البطركي/ الحداثة» في موقع جمعية الأوان

٢٢ عبد الرزاق عيد، «هشام شرابي: النظام البطركي/ الحداثة» موقع جمعية الأوان

حساب التشريعات بسبب وجود سلطة أبوية حاكمة، فيما يكون للمعوقات الاقتصادية بيضة القبان ذلك أن المرأة في أغلب الأحيان غير عاملة وغير قادرة على إعالة نفسها وغير ممكّنة بشكل فاعل من أجل الاجتهاد لتعديل المواد التي لا تنصفها أو الخروج ضد النظام الأبوي المسيطر على المجتمع.

## المصادر والمراجع:


١. القرآن الكريم، سورة التكوير.

٢. قانون الأحوال الشخصية رقم (٤) عام ٢٠١٩.

٣. ليرنر. غيردا، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر، المنظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠١٣.

٤. شرابي. هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

٥. أسعد. منى، قانون الأحوال السورية وتعديلاته الخجولة في مئة عام، مجلة قلمون العددان الثالث عشر والرابع عشر/ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

٦. الأسعد. رهام، مآخذ على قانون الأحوال الشخصية السوري، التعديلات خجولة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣.

٧. طعمة. أحمد، قوانين الأحوال الشخصية مرجعية دينية أم مدنية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

٨. حبش. محمد، دولة المساواة والعقد الاجتماعي قراءة في مرصد الفكر الإسلامي المستنير، في مجلة قلمون العدد الخامس عشر نيسان/ أبريل.

٩. صلاح. هبة، هل «الأبوية» صناعة دينية؟ قراءة في الأحوال الاجتماعية، جريدة الدستور الإلكترونية، عمان بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٢٠.

١٠. عيد. عبد الرزاق، «هشام شرابي: النظام البطركي/ الحداثة» منشور في موقع جمعية الأوان بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

١١. النظام الأبوي، مقال منشور في مركز باحثات لدراسات المرأة.


MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا